# المحتويـــــات

**المقدمة**

**أولاً: الاستدامة الاجتماعية "المفهوم والخصائص"**

أ- تعريف الاستدامة الاجتماعية

ب- خصائص الاستدامة الاجتماعية

**ثانيًا: أبعاد الاستدامة الاجتماعية:**

أ- الأمن الإنساني

ب- الإنصاف / المساواة الاجتماعية

ج- الاندماج الاجتماعي

د- التماسك الاجتماعي

**ثالثًا: عوامل تحقيق الاستدامة الاجتماعية:**

أ- الحكم الرشيد والاستدامة

ب- العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة

**الخاتمـــة**

**الهوامـش**

**الملاحـق**

**مقدمة :**

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ظهور مجموعة من المفاهيم الحديثة للتنمية، والتي لاقت انتشارًا كبيرًا واستطاع من خلالها مفهوم التنمية أن يتجاوز طابعه الاقتصادي التقليدي الذي اقتصر عليه لفترة طويلة من الزمن، والذي أثبت فشله في توفير احتياجات الأفراد المختلفة واستمرار معاناتهم من حالات الفقر والحرمان وعدم المساواة، ليضاف إليه مجموعة من المفاهيم ذات المضامين الحديثة التي تمثلت في "التمكين، والإنصاف، والمساواة الاجتماعية، والتوزيع العادل للموارد والثروات، وتكافؤ الفرص" كل هذه المضامين أضفت على مفهوم التنمية الأهمية والشمولية التي هو عليها الآن، ليصير محور اهتمام مشترك بين كافة العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية.

ويعد مفهوم التنمية المستدامة **Sustainable Development** من أهم المفاهيم التي ظهرت في إطار ما نطلق عليه "المفاهيم الحديثة للتنمية وتنبع تلك الأهمية من احتواءه على مجموعة الأبعاد "البيئية والاقتصادية والاجتماعية" التي تحظى بأهمية كبرى في الآونة الأخيرة، وترجع بداية ظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى علم الأيكولوجي **Ecology** أو العلوم البيئية، وقد ظهر هذا المفهوم كرد فعل للمشكلات البيئية الخطيرة التي بدأ العالم يواجهها نتيجة سياسات وإستراتيجيات التنمية المطبقة والمتعلقة بالأنشطة البشرية بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص.

وقد ظل هذا التوجه البيئي مسيطر على مفهوم التنمية المستدامة لفترة طويلة من الزمن إلى أن عقد مؤتمر قمة الأرض عام 1992، ليخرج بالمفهوم من إطار علاقته بالبيئة فحسب ليضم مجموعة من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي انبثق منها مفهوم الاستدامة الاجتماعية محور حديثنا في هذا البحث في إطار ما أطلقنا عليه "الأبعاد النظرية والمؤتمرات الإمبريقية للاستدامة الاجتماعية". وسوف نتناول

ذلك من خلال إلقاء الضوء على بعض العناصر التي من شأنها إزالة الغموض الذي يكتنف مفهوم الاستدامة الاجتماعية، والتي تتمثل بداية في تحديد مفهوم الاستدامة الاجتماعية وطبيعتها وأهدافها وخصائصها، ثم التعرف على أهم الأبعاد التي يحتوي عليها مفهوم الاستدامة الاجتماعية **"Social Sustainability"** والتي تتمثل في الأمن الإنساني **"Human Security"**، الإنصاف والمساواة الاجتماعية **Social Equity**، الاندماج الاجتماعي **Social Inclusion**، وأخيرًا بُعد التماسك الاجتماعي **Social Cohesion**.

ولأن تحقيق الاستدامة الاجتماعية لأهدافها يتطلب وضع إستراتيجية جيدة تقوم على مجموعة من المبادئ شديدة الأهمية التي يمكن اعتبارها بمثابة مبادئ للاستدامة بصفة عامة، خصصنا الجزء الأخير من البحث للتعرف على تلك المبادئ والآليات التي من خلالها تستطيع الاستدامة الاجتماعية تحقيق أهدافها، ويأتي في مقدمتها اتباع أسلوب الحكم الرشيد، الذي نولي له أهمية كبرى في بحثنا حيث إنه يمثل الدولة والنظام الحاكم الذي يعتبر المسئول الأول عن عمليات التمكين والاندماج الاجتماعي والمشاركة والعدالة والمساواة والإنصاف لكافة فئات الشعب ولاسيما الفئات الضعيفة المهمشة.

وينتهي البحث بعرض مجموعة من المؤشرات الإمبريقية التي من شأنها أن تترجم الأبعاد النظرية لمفهوم الاستدامة الاجتماعية التي تحدثنا عنها سابقًا ونستطيع من خلالها تقييم مدى تحقيق الاستدامة الاجتماعية لأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها.

**اولا : الاستدامة الاجتماعية "المفهوم والخصائص" :**

يكشف استعراض التراث الخاص بالاستدامة الاجتماعية "Social Sustainability" عن مجموعة من التعريفات التي قدمها العلماء والتي تتباين بتباين المنطلقات النظرية والفكرية لهم، مما أدى إلى تعدد الآراء حول طبيعة هذا المفهوم ومضامينه، فيرى البعض أن "الاستدامة الاجتماعية" "Social Sustainability" تكمن في العلاقة بين الأجيال وكيفية نقل الأصول، والتي تتمثل في الأصول البشرية كالمهارات والخبرات الشعبية والمعرفة المحلية، أو الأصول الطبيعية مثل الأرض والموارد المائية من جيل لآخر، بينما يرى آخرون أن "الاستدامة الاجتماعية" ترتكز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل آليات التهميش، ويذهب فريق آخر إلى ضرورة تضمين مجموعة من القضايا داخل الاستدامة الاجتماعية مثل المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية ونوعية الحياة. ولذلك فإن مؤشرات قياس التنمية المستدامة من وجهة نظر هذا الفريق، لابد أن تهتم بأمور مثل المشاركة الاجتماعية والصحة، وإشباع الحاجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والعمل ويضاف إلى ذلك ضرورة قياس الأمان ليس فقط على المستوى الشخصي بل على مستوى المجتمع بصفة عامة.[1]

وسوف نعرض فيما يلي بعض التعريفات التي تفسر وجهات النظر السابقة حول طبيعة مفهوم الاستدامة الاجتماعية :

- فيعرف "لورين كيزر" "L. Kesr" و"جوان ميناديو" "Joane Menodue" الاستدامة الاجتماعية بأنها : "الظروف الاجتماعية التي تحقق لأعضاء المجتمع حياة أفضل، ويسهم فيها النظم والسياسات الاجتماعية". هذه الظروف تشمل الإنصاف والمساواة في الحصول على الخدمات الرئيسة بين الأجيال، وأيضًا داخل الجيل الواحد، وأخيرًا المشاركة الواسعة للمواطنين في أنشطة المجتمع.

- في حين يعرف كل من "سترن" "Stren" و"بولس" الاستدامة الاجتماعية بأنها "شكل من أشكال التنمية يتوافق مع تطور المجتمع المدني، من شأنها خلق بيئة متوافقة لمعيشة الجماعات المختلفة اجتماعيًا وثقافيًا، بل وتشجع في نفس الوقت التكامل الاجتماعي Social Integration مع تحسين جودة الحياة لكل شرائح السكان. (2)
- بينما يعرف "ماكنزي" "Mckenzie" الاستدامة الاجتماعية على أنها "تدعيم شرط الحياة داخل المجتمع والعملايت التي تحقق هذا الشرط.

**يحدد "ماكنزي" هذا الشرط في الآتي :**

☆ الإنصاف في الحصول على الخدمات الأساسية التي تتضمن "الصحة والتعليم والسكن والترفيه".

☆ المساواة بين الأجيال بمعنى أنه يجب أن يتمتع الجيل القادم بنفس الأنشطة والمميزات التي يتمتع بها الجيل الحالي ولا يحرمون منها.

☆ يجب أن يكون هناك نظام في المجتمع يعمل على نقل الوعي بالاستدامة الاجتماعية من جيل لآخر.

☆ يجب أن يكون هناك شعورًا بالمسئولية المجتمعية من أجل الحفاظ على هذا النظام.

☆ ضرورة توافر آليات مجتمعية للتعرف على الاحتياجات الأساسية وتلبيتها.

☆ ضرورة وجود آليات مناصرة سياسية لتلبية الاحتياجات التي فشل العمل المجتمعي في تلبيتها.(3)

- ويعرف "ديجون" "Dujon" الاستدامة الاجتماعية على أنها العمليات "Processes" التي تولد Generate الصحة الاجتماعية والرفاهية للأجيال الحاضرة مع عدم إغفال حق الأجيال القادمة، وأيضًا النظم الاجتماعية التي تسهل الاستدامة الآن وفي المستقبل. (4)
- ويرى "ساكس" "Sacns" أن الاستدامة الاجتماعية هي التي تتضمن تحقيق قدر عادل من التجانس الاجتماعي وتوزيع عادل للدخل وإتاحة فرص العمل التي تسمح بتحقيق دخل ملائم وكذلك الحصول على العائد الملائم للموارد والخدمات الاجتماعية. (5)

وفي ضوء العلاقة بين مفهومي الاستدامة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي. فيمكن تعريفها على أنها حالة إيجابية تنبع من وجود شعور قوي بالتماسك الاجتماعي والمساواة في الحصول على الخدمات الأساسية. (6)

من خلال ما تم عرضه من تعريفات مختلفة حول مفهوم "الاستدامة الاجتماعية" ترى الباحثة أن الهدف الأساس الذي تسعى الاستدامة الاجتماعية إلى تحقيقه هو الوصول إلى مجتمع يتمتع بالعدالة والمساواة الاجتماعية دون تهميش لقطاعات أو جماعات على أن تحقق للجميع نوعية حياة جيدة، وفرص عمل ملائمة. وينبثق من هذا الهدف الأساس مجموعة من الأهداف الفرعية التي تترجمه على أرض الواقع وهي :

- تحقيق جودة حياة كريمة من خلال توزيع الموارد على أساس من العدالة والمساواة والإنصاف.
- خلق مجتمع متكامل ومتماسك اجتماعيًا.

- مشاركة المواطنين في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أساس من المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.
- القضاء على كافة أشكال الإقصاء الاجتماعي والاهتمام بالفئات الضعيفة المهمشة.

وفي ضوء ما سبق يمكننا القول أن الاستدامة الاجتماعية تعد هدف ووسيلة في نفس الوقت. هدف لأنها تحقق العدالة والمساواة والاستمرارية، ووسيلة لأنها تترجم المفاهيم السابقة إلى مؤشرات واضحة يمكن قياسها من ناحية وتضمن حقوق الأجيال القادمة من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى أن الاستدامة الاجتماعية يصعب تحقيقها في المجتمعات كلما زاد فيها التفاوت الاجتماعي، مثل الفروق بين الجنسين والفئات والشرائح الاجتماعية العرقية والدينية، وكذلك كلما ارتفعت معدلات الفقر وانخفضت معدلات المشاركة الاجتماعية والسياسية. (7)

*** خصائص الاستدامة الاجتماعية :**

على الرغم من اختلاف العلماء حول تعريف الاستدامة الاجتماعية نظرًا لعمق وشمول المفهوم وتبعًا لطبيعة من يستخدمونه "علماء بيئة – علماء اجتماع – علماء اقتصاد – جغرافيون"، إلا أننا نجد أن هناك اتفاق بين هؤلاء العلماء على مجموعة من الخصائص التي يحتوي عليها مفهوم الاستدامة الاجتماعية والتي يوجزها لنا "حمدي علي" في الآتي :

- أن الاستدامة الاجتماعية تقدم وبشكل كبير رؤية Vision لحياة جيدة Good Life تمنح الفرص للأجيال الحاضرة والقادمة على حد سواء. فهي تسعى إلى إعادة إنتاج الإنسانية وتحقيق مجتمع مستدام Sustainable Community يستطيع فيه الإنسان العيش والعمل الآن وفي المستقبل ويسهم في تحقيق جودة حياة كريمة.

- أن الاستدامة الاجتماعية ذات طبيعة معيارية Normative، إذ تتضمن مجموعة من الأهداف المرغوبة على المدى الكلي والبعيد. ففكرة الاستدامة تتضمن ثلاثة أسس اجتماعية معيارية أساسية هي "تقليل الاستبعاد، حق كل فرد في حياة كريمة لائقة، العدالة الاجتماعية (بين الأجيال – داخل الجيل الواحد)، وأخيرًا المشاركة في كل الأنشطة بما يسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي.
- الاستدامة الاجتماعية هدف / غاية End ووسيلة Mean في نفس الوقت، فهي هدف أو غاية لأنها تسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية. وهي من ناحية أخرى وسيلة لأنها تتضمن مجموعة من الأبعاد يمكن ترجمتها إلى مؤشرات قابلة للقياس.
- وأخيرًا الاستدامة الاجماعية عملية دينامية Dynamic Process تتغير بتغير الوقت والأزمنة، كما أنها ذات طبيعة "سياقية" Contextual، بمعنى أنها تتم داخل إطار مكاني بما يحتويه من خصائص اجتماعية وثقافية، ولذلك فهي تختلف باختلاف الأماكن. (8)

**ثانياً : أبعاد الاستدامة الاجتماعية :**

إن تحليلاً دقيقًا لتعريفات الاستدامة الاجتماعية وأهدافها وخصائصها التي عرضناها سابقًا، يمكننا من اكتشاف بعض المفاهيم وثيقة الصلة بالاستدامة الاجتماعية، بل يمكننا اعتبارها بمثابة أبعادًا لها ومقومات لتحقيقها، حيث وجدنا أن الاستدامة الاجتماعية "ترتبط بأمن الأفراد وليس الأمن بمفهومه القديم، بل المفهوم الحديث الذي اتسع ليشمل "الأمن الغذائي، والصحي، والاجتماعي، والاقتصادي، والمجتمعي" وهذا ما أطلق عليه الأمن الإنساني "Human Security". هذا بالإضافة إلى ارتباطها بقضايا الإنصاف والمساواة الاجتماعية "Social Equity"، وأيضًا الاندماج الاجتماعي "Social Inclusion" فتحقيق الاستدامة الاجتماعية لا

يمكن دون تحقيق مستوى مرتفع من الإنصاف والمساواة والتوزيع العادل للموارد، وتمتع كل فرد بحقوق المواطنة كعضو كامل العضوية في المجتمع، وأخيرًا التماسك الاجتماعي "Social Cohesion".

**[أ] الأمن الإنساني "البشري" Human Security :**

لا شك أن هناك علاقة وثيقة بين مفهوم "الأمن الإنساني" و"الاستدامة الاجتماعية"، حيث يحتوي مفهوم الأمن الإنساني على مجموعة من المضامين التي تعد بمثابة حجر الزاوية "أساسًا". لا يمكن للاستدامة الاجتماعية أن تحقق أهدافها بدونه. ومن ثم يعد تحقيق الأمن الإنساني بعدًا أساسيًا من أبعاد الاستدامة الاجتماعية. وقبل التطرق إلى تلك العلاقة الوثيقة بين المفهومان سوف نوضح في البداية "مفهوم الأمن الإنساني، خصائصه، مكوناته".

*** تعريف الأمن الإنساني :**

كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الأمن الإنساني مع "محبوب الحق" وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وذلك عبر شراكة حقيقية بين دول العالم كلها.

وقد تابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" السير على درب هذه الخطوة وأصدر تقريرًا حول الأمن البشري الإنساني، مؤكدًا فيه أنه ثمة تهديدات جديدة يجب أن تأخذ في الحسبان وإيجاد آليات مناسبة لمواجهتها، فمفهوم الأمن يجب أن يتغير سواء من حيث مضمونه بالانتقال من الأمن الذي يرتكز على السلامة

الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يرتكـز علـى أمن الأفراد، أما من حيث آلية تحقيقه فلابـــــد من الانتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح إلى ضمان الأمن عن طريق تحقيق التنمية المستدامـة. وقد أدرك العاملون على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مفهـوم الأمن يجب أن يقوم على ضمان قدرة الأفراد على التمتع بثمار التنمية البشرية فـي ظـل بيئـةٍ آمنـةً تحقق استدامة نتائجها وتُحسن حياة البشر دون إلحاق الضرر برأس المال الطبيعي أي الموارد الطبيعية اللازمة لحياة الأجيال القادمة. (9)

وقد عرف مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام 2005 الأمن البشري بعد التأكيد على أهمية المفهوم وضرورة تعزيز الاهتمام به على أنه "حق الشعوب في العيش بحرية وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس وأن لجميع الأفراد، ولاسيما الضعفاء من الناس، الحق في التحرر من الخوف والعوز، وأن تتاح لهم فرصة متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية على أكمل وجه. (10)

كما عرف تقرير التنمية الإنسانية 2009 الأمن البشري على أنه "تحر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيًا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته. (11)

وقد عرفت لجنة الأمن الإنساني "Human Security Commission" هذا المفهوم الذي أُنشأت من أجل إرساء دعائمه على أنه "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته"، ورأت أن الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية التي يتمتع بها الأفراد، وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها ومن التهديدات واسعة النطاق. (12)

في حين يعرف الأمن الإنساني في ضوء مكوناته على أنه "توسيع نطاق الأمن العالمي ليشمل التهديدات السبعة وهي الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، وأخيرًا الأمن السياسي".[13]

مما سبق عرضه من تعريفات مختلفة لمفهوم الأمن الإنساني نستطيع أن نستخلص هذا التعريف لمفهوم الأمن الإنساني على أنه "وصول الإنسان لحالة من الطمأنينة، والقدرة على ممارسة الخيارات المختلفة من خلال توفير سبل الحياة الاقتصادية الهانئة، ومن خلال عمل ثابت ودخل ملائم لاحتياجاته يتح له عدم التعرض للفقر، ويشمل توفير الرعاية الصحية الملائمة والمعيشة في ظروف بيئية صحية وممارسته لجميع حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية بحرية.

* ومن ثم نستطيع إيجاز أهم وأبرز خصائص الأمن الإنساني في الآتي :

1- مفهوم ذو طابع عالمي شامل Universal : ويقصد به أمن البشر في كل دول العالم سواء كانت فقيرة أو غنية.

2- متعدد الأبعاد Multidimensional : يسعى لحماية جوانب متعددة من حياة البشر ويركز على احتياجاته الأساسية التي تتمثل في التعليم والصحة والتحرر من الخوف والعوز وحرية العيش بكرامة.

3- يتمحور حول الإنسان Human-Centered : ويهدف إلى تحسين نوعية حياته وضمان أمنه.

4- يركز على الجانب السلبي الذي يسبب المخاطر التي يتعرض لها الإنسان اليوم ويهدف إلى ضرورة القضاء عليها.

5- يقدر الدور الذي يقوم به المجتمع في جعل الإنسان يعيش أكثر أمنًا.

وتتضح لنا العلاقة بين مفهومي الأمن البشري والتنمية أو بمعنى أدق "الاستدامة الاجتماعية" التي تمثل البعد الاجتماعي للتنمية بعد التعرف على أهم عناصر ومكونات مفهوم الأمن الإنساني والتي تتمثل في الآتي :

1- **الأمن الاقتصادي Economic Security** : يعد الأمن الاقتصادي من أكثر المشكلات التي تواجه البلدان النامية وهو يتطلب توفير فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلاً أساسيًا، وتأخذ معاناة الأفراد من جراء تحقيق أمنهم الاقتصادي عدة أبعاد تتمثل في :

أ- الدخل وجودًا وكفاية.

ب-البطالة وعدم الاستقرار في العمل.

ج- الفقر.

د- عدم وجود سكن ملائم. (14)

2- **الأمن الغذائي Food Security** : تتمثل مشكلة الأمن الغذائي في سوء توزيع المواد الغذائية وفي كثير من الأحيان ترجع المشكلة إلى نقص القدرة الشرائية لدى المواطنين نتيجة عدم توافر المال اللازم والفقر. وهو يتطلب تأمين الحاجات الأساسية من الغذاء وضمان ما يكفل ذلك سواء من ناحية المال أو من حيث الوصول إلى مصادر الغذاء. (15)

3- **الأمن الصحي Health Security** : يهدف الأمن الصحي إلى ضمان الحصول على الحد الأدنى من الحماية ضد الأمراض، والأخطاء التي تهدد الأمن الصحي عادة ما تكون أكثر بالنسبة للفقراء وفي المناطق الريفية نتيجة سوء التغذية وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الصحية والمياه النظيفة

وغيرها من الضروريات الأساسية. لذا فهو يتطلب حماية من جميع الأمراض وضمان نظام رعاية صحية فعالة. (16)

4- **الأمن الشخصي Personal Security** : يتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف سواء أكان ناجمًا عن سلوك صادر عن الدولة أم الأفراد أنفسهم. ومن ضمن التهديدات التي تتعرض لها حياة الإنسان ما يلي :

أ- تهديدات من الدولة مثل التعذيب الجسدي.

ب-تهديدات من الدول الأخرى مثل الحرب.

ج- تهديدات موجهة ضد المرأة مثل الاغتصاب والعنف المنزلي.

د- تهديدات للنفس من الانتحار أو تعاطي المخدرات. (17)

5- **الأمن المجتمعي Security Societal** : يقصد بالأمن المجتمعي من منظور الأمن البشري شعور الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع، سواء كانت أسرة أو مجتمع محلي، أو منظمة أو جماعة عنصرية أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم وتوفر المساندة العملية لهم. (18)

6- **الأمن السياسي Security Political** : تثار في إطار البعد الخاص بالأمن السياسي في مفهوم الأمن البشري البعد الخاص "باحترام حقوق الإنسان الأساسية"، وفي هذا الإطار يمكننا تحديد عدد من القضايا بشأن الحقوق السياسية متمثلة في :

أ- الحرية في التعبير دون التعرض للتمتع أو الإيذاء.

ب-المشاركة في الأحداث السياسية، واتخاذ القرارات.

ج- المساواة في الحقوق والواجبات.

د- الحق في الملكية الخاصة، وعدم التدخل التعسفي في حياة الإنسان الخاصة. (19)

يتضح لنا مما سبق عرضه من مكونات وأبعاد لمفهوم الأمن الإنساني أن هناك ارتباطًا مباشرًا ووثيقًا بين أبعاد الأمن الإنساني حيث إن انعدام الأمن الاقتصادي بالمفهوم الذي ورد سابقًا يؤدي إلى قصور في الأمن الغذائي والصحي والبيئي، وقد يؤدي إلى تدهور الأمن الشخصي، وانعدام الأمن الشخصي يؤدي إلى تراجع الأمن المجتمعي، فترى الباحثة أن الأبعاد والمكونات السابقة لمفهوم الأمن الإنساني تقدم نسيجًا متكاملاً لحياة ملائمة للبشر وأن التقدم في أي مجال من المجالات السابقة يعزز فرص إحراز التقدم في المجال الآخر، كما أن الفشل في أي مجال منهما يزيد من حدة خطر الفشل في المجال الآخر.

ومن ثم تتضح لنا العلاقة الوثيقة بين الاستدامة الاجتماعية والأمن الإنساني، فإذا كانت الاستدامة الاجتماعية تعني توسيع خيارات الناس وتحقيق حياة أفضل لجميع أفراد المجتمع تقوم على الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الواحد والأجيال القادمة، فإن الأمن الإنساني يعني أن الناس بإمكانهم ممارسة تلك الخيارات والحصول على تلك المنافع بسلامة وأمن وحرية، وأن يكونوا واثقين من أن الفرص التي تتاح لهم اليوم لن يفقدوها غدًا. ومن هنا يمكننا القول أن الأمن الإنساني يعد بعدًا من أهم أبعاد الاستدامة الاجتماعية.

**[ب] الإنصاف / المساواة الاجتماعية "Social Equity" :**

لقد كانت فكرة الإنصاف في الماضي تعني مكافأة الأفراد حسب مساهمتهم في المجتمع، ولكن تغير مفهوم الإنصاف في ظل انتشار مفاهيم جديدة مثل المساواة والعدالة الاجتماعية، ويرجع الفصل في التفيكر المعاصر حول مفهوم الإنصاف إلى أعمال الفيلسوف الأمريكي "جون رولز" حيث التقت عنده فكرة الإنصاف والعدالة الاجتماعية مع ضرورة توفير الحريات والحاجات الأساسية. (20)

ويشمل مفهوم الإنصاف أو المساواة الاجتماعية الآن عدد من المضامين التي أضفت عليه الأهمية التي هو عليها الآن، ومن أهمها الإنصاف في بناء القدرات البشرية وإتاحة الفرص المتكافئة المتساوية لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو النوع أو العقيدة وبخاصة الفئات الضعيفة المهمشة في المجتمع مع مراعاة العدالة في توزيع الموارد والفرص بين أفراد الجيل الواحد والأجيال القادمة. [21] وهذا يتطلب دورًا كبيرًا من المجتمع والدولة تجاه أفراده لتحقيق هذا الانتماء ومن أجل تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين يجب على الدولة مراعاة ما يلي :

- الاهتمام بحقوق المرأة على اعتبارها من أكثر الفئات المهمشة في المجتمع وتعترف بأنها شريك أساسي في المجتمع له حقوقه مثل باقي أفراد المجتمع.
- تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين وتتضمن تلك المساواة :
  - ☆ المساواة في المنافع الاجتماعية : بمعنى التمتع بالحقوق وعدم التفاوت فيها.
  - ☆ المساواة أمام القضاء : فالجميع متساوون في نظر القضاء تحت سيادة الشريعة.
  - ☆ المساواة أمام القانون : فلا امتياز لحسب ولا نسب أمام أنظمة الدولة.
  - ☆ المساواة في تولي الوظائف العامة : فكل مواطن يستطيع تولي أي وظيفة حسب مؤهلاته وقدراته.
- المشاركة في الحكم والمساواة بين المواطنين في ظل قومية واحدة على أساس الانتماء لهذه الوطنية.

- امتلاك المواطن حقوقًا اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية يتكفل بها النظام. وهذا لا يتحقق إلا إذا عملت الدولة على :
  - ☆ الحفاظ على القوانين وتطبيقها على أساس قوي.
  - ☆ تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي.
  - ☆ حماية الفئات الضعيفة. (22)

وعليه يتضح لنا أن الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الصحية والعمل وتفاوت توزيع الثروات والتمييز التهميشي الذي يعاني منه فئات كبيرة في المجتمع، تشكل جميعها حاجزًا هامًا أمام تحقيق التنمية وهذا يؤكد لنا أهمية بُعد الإنصاف / المساواة الاجتماعية في تحقيق الاستدامة الاجتماعية.

**[ج] الاندماج الاجتماعي Social Inclusion :**

يعد الاندماج الاجتماعي Social Inclusion من أهم أبعاد الاستدامة الاجتماعية، والاندماج بالمفهوم التقليدي يعني الحالة التي يتكامل فيها أعضاء المجموعة الواحدة من حيث الوظائف التي يؤدونها لبعضهم بعضًا مثلهم في ذلك مثل تكامل أعضاء الجسد السليم في أداء وظائفها. وبذلك يكون الاندماج رغبة ذاتية داخلية من الفرد تجعله سرعان ما ينسجم مع المجموعة فيعاضدها بكل جهده فيما تسعى إليه وترغب فيه من أجل المصلحة العامة اللازمة لحياتها. (23)

أما فيما يخص الاندماج بالمعنى الحديث الذي يجعله بعدًا أساسيًا من أبعاد الاستدامة الاجتماعية، هو الاندماج الذي يرتبط بشكل رئيس بمجموعة من القضايا شديدة الأهمية يحددها لنا مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية فيما يلي :

- انعدام الأمن الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

- كثرة الصراعات "عرفية – دينية".
- وجود أزمة الشرعية والمساءلة. [24]

في حين يرى "حمدي علي" أن الاندماج الاجتماعي يستند إلى قضيتين أساسيتين هما : المواطنة "Citizenship"، والعدالة الاجتماعية، فالقضية الأولى هي إعادة توزيع الموارد بما يحقق الرفاهية للجميع، أما القضية الثانية ترتبط إلى حد كبير بحقوق الطبقات الفقيرة. [25] والجدير بالذكر أن تلك القضايا والمضامين الحديثة أضفت على مفهوم الاندماج الاجتماعي الحداثة والأهمية التي هو عليها الآن. ومن ثم ظهرت مجموعة من المفاهيم الحديثة للاندماج الاجتماعي تسلط الضوء على تلك القضايا. ويمكننا استعراض بعضها فيما يلي :

- يعرف "شارون" "Sharon Jeannotte" الاندماج الاجتماعي على أنه "العملية التي يمكن من خلالها تعزيز أمن المجتمع بحيث يكون مجتمع عادل استنادًا إلى تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان من خلال عدم التمييز وتكافؤ الفرص ومشاركة جميع طوائف الشعب بما في ذلك الفئات المحرومة والجماعات والأشخاص الضعيفة المهمشة". [26]
- في حين يعرف "كلير فيرغسون" "Cler Ferguson" الاندماج الاجتماعي في ضوء متطلبات وشروط تحقيقه في المجتمع على أنه "عملية تعزيز القيم والعلاقات والمؤسسات التي تمكن جميع الناس من المشاركة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أساس من المساواة في الحقوق. وبناءً على هذا التعريف يتطلب تحقيق الاندماج الاجتماعي في أي مجتمع توافر مجموعة من الشروط والضمانات التي يحددها لنا "كلير فيرغسون" "Cler Fergason" في الآتي :
  - الاعتراف بالفئات الاجتماعية المهمشة والثقافات والهويات المختلفة.

- إعادة توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات المهمشة والضعيفة في المجتمع بغض النظر عن العرق أو السن أو الجنس أو الهوية.
- ضرورة وجود آليات مناصرة سياسية وصوت سياسي يضمن تحقيق مصالح الفئات الضعيفة المهمشة ويأخذهم بعين الاعتبار عند صنع القرار وتخصيص الموارد. (27)

فيعرف "حمدي علي" الاندماج الاجتماعي Social Inclusion في ضوء علاقته بالاستدامة الاجتماعية على أنه "المدى الذي يكون فيه أفراد المجتمع متكاملين ومندمجين في النظم الاجتماعية المتباينة التي تنظم الحياة اليومية. (28)

ويتضح لنا من خلال التعريفات السابقة لمفهوم الاندماج الاجتماعي Social Inclusion وشروط تحقيقه في المجتمع أنه يرتبط بشكل كبير بمفهوم "الاستبعاد / الاقتصاء الاجتماعي Social Exclusion، والتضامن.

وبوجه عام يمكن النظر إلى الاستبعاد أو الإقصاء الاجتماعي Social Exclusion على أنه "العملية التي يتم من خلالها استبعاد أفراد أو جماعات في المجتمع بشكل جزئي أو كلي من المشاركة في كافة مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويركز هذا المفهوم على الأفراد والجماعات المهمشة التي تتعرض للتمييز. وبمعنى آخر الجماعات التي لا تحصل على حقوقها ومن ثم لا تستطيع الاندماج مع المجتمع والمشاركة في كافة مجالاته.(29)

ويرى "حمدي علي" أن "الاندماج الاجتماعي" في سياق علاقته بمفهوم "الإقصاء الاجتماعي" يمكن النظر إليه على أنه "عملية نظامية مجتمعية تستهدف إدماج الأفراد والجماعات – المستبعدة – في المشاركة الكاملة والمتساوية في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية للمجتمع. تلك العملية من شأنها توليد الشعور بالانتماء وزيادة الشعور بالمساواة الاجتماعية لدى السكان المستبعدين".(30)

ولا شك أن المجتمع يقع عليه مسئولية كبرى في إطار التغلب على الاستبعاد الاجتماعي وتحقيق الاندماج، فيجب على المجتمع أن يعلي من مبادئ المساواة ويوفر لأعضاءه سبل حياة لائقة وكريمة لكل أفراده، ويقضي على كافة مظاهر وأشكال الممارسات التمييزية Discriminatory Practices التي يتم من خلالها استبعاد الأفراد من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع. [31] هذا بالإضافة إلى أن عملية الاندماج الاجتماعي تتوقف إلى حد كبير في أي مجتمع على مدى وجود قيم التضامن التي بدونها لا تستطيع الدولة توفير احتياجات الأفراد المهمشين الضعفاء وتحقيق المساواة في توزيع الموارد بين أفراد تلك الفئات. [32]

**[د] التماسك الاجتماعي Social Cohesion :**

إذا كان بُعد الإنصاف والمساواة يؤكد على فكرة العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين أفراد الجيل الواحد – الأجيال القادمة، وبُعد الاندماج الاجتماعي يؤكد على فكرة المواطنة والعضوية الكاملة للفرد في المجتمع والقضاء على الاستبعاد الاجتماعي / الإقصاء والتأكيد على مبدأ مشاركة جميع المواطنين في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فبُعد التماسك الاجتماعي يجمع في محتواه كل المضامين التي احتوت عليها الأبعاد السابقة ويضيف إليها ضرورة وجود درجة من التوافق الاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع.

وعلى الرغم من التقدم الذي حدث في تناول مفهوم التماسك الاجتماعي ومضامينه واستخداماته، فلا يزال هناك اختلاف وعدم اتفاق حول معنى محدد للمفهوم، وفي هذا الإطار يشير "تشان" "Chan" إلى أن مصطلح التماسك الاجتماعي يستخدم بطريقتين : الأولى بوصفه تركيبًا تحليليًا يفسر التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أما الطريقة الثانية فيتم استخدامه في سياق السياسة الاجتماعية. حيث أصبح مفهوم التماسك الاجتماعي في الآونة الأخيرة

يستخدم بشكل كبير بين علماء التنمية والسياسة الاجتماعية بوصفه هدفًا رئيسًا لخطاب السياسة الاجتماعية في كثير من البلدان، بوصفه أداة ووسيلة للتغلب على حالات التباين وعدم المساواة وحالات الاستبعاد الاجتماعي وضعف الانتماء والمشاركة. (33)

وباستعراض التراث الخاص بتعريفات مفهوم التماسك الاجتماعي Social Cohesion، فإننا نجد أن العلماء انقسموا إلى فريقين ويمكننا فيما يلي استعراض بعض التعريفات التي توضح وجهة نظر كلاً من الفريقين، فإذا نظرنا إلى آراء واتجاهات الفريق الأول حول مفهوم التماسك الاجتماعي نجدهم ينظرون إليه بوصفه "مجموعة من العمليات التي تساعد في بناء شعور عام بالانتماء للمجتمع من خلال إدماج جميع المواطنين ومشاركتهم في كافة مجالات العمل "الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" والحد من انتشار ظاهرتي التهميش والإقصاء / الاستبعاد الاجتماعي".

ومن أنصار هذا الاتجاه "بيتر ماكارا" "Peter Makara" حيث يعرف التماسك الاجتماعي على أنه "قدرة المجتمع على تحقيق الرفاهية لجميع أفراده من خلال تقليل الفوارق بين أعضاءه وتجنب التهميش والإقصاء وضمان حصول كل فرد على حقوقه كاملة. ويحدد "Makara" تلك الحقوق في :

- حق كل فرد من المشاركة في المجتمع كعضو كامل العضوية يتمتع بكافة حقوقه.
- احترام كرامة كل فرد في المجتمع. (34)

وترى "كريمة القرى" أن التماسك الاجتماعي في هذا السياق يعد نتيجة منطقية لاشتراك عناصر مهمشة في المجتمع وتمكنهم ذاتيًا مما يؤدي بهم إلى مزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية حياتهم في المجتمع.

ويمكن قياس التماسك الاجتماعي كما ترى "كريمة القرى" من خلال نطاقين:

- نطاق أفقي : يتمثل في الثقة العامة بين الأفراد في شريحة معينة، ودرجة استعدادهم للتعاون فيما بينهم.
- نطاق عمودي : من خلال العلاقة بين شريحة اجتماعية وبقية الشرائح صعودًا إلى المؤسسات ومراكز صنع السياسات. (35)

ويعرف "آندرو نورتون" Andrew Norton'' التماسك الاجتماعي على أنه "مجموعة من العمليات التي تساعد على غرس شعور الانتماء بين أفراد المجتمع من خلال الاعتراف بهم كأعضاء مواطنين في المجتمع. (36)

ومن خلال عرض وجهات النظر السابقة حول مفهوم التماسك الاجتماعي يمكننا تحديد أبعاد هذا المفهوم من وجهة نظر أنصار هذا الاتجاه فيرى "جونسون" ''Jonson أن أهم الأبعاد التي يحتوي عليها مفهوم التماسك الاجتماعي يمكن إيجازها في بعض المضامين المختصرة وهي :

- الانتماء مقابل العزلة–الإدراج مقابل الإقصاء–المشاركة مقابل العزوف أو عدم التدخل
- الاعتراف مقابل الرفض– الشرعية مقابل اللاشرعية. (37)

وإذا نظرنا إلى آراء "الفريق الثاني" حول مفهوم التماسك الاجتماعي Social Cohesion، نجدهم ينظرون إليه على أنه حالة أو مدخل يهتم بالتفاعلات التي تتم بين أعضاء المجتمع.

فيرى "تشان" ''Chan'' التماسك الاجتماعي بوصفه "حالة تركز على التفاعلات الأفقية ''Horizontal'' والرئيسة ''Vertical'' التي تتم بين أعضاء

المجتمع تؤدي إلى توليد الشعور بالانتماء والثقة Trust والاستعداد والرغبة في المشاركة". (38)

وتوضح وجهات النظر السابقة حول مفهوم التماسك الاجتماعي أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين مصطلحي "التماسك الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي" حيث ينظر الكثيرون إلى المصطلحين على أن كلاً منهما يعد مرادفًا للآخر. وفي هذا الإطار يمكننا استعراض بعض تعريفات رأس المال الاجتماعي "Social Capital" للتعرف أكثر على تلك العلاقة بين المفهومين.

فيعرف "موريال مينيو" رأس المال الاجتماعي على أنه "القيمة المجتمعية لكل من "الشبكات الاجتماعية" ورغبة كل من هذه الشبكات في مساعدة بعضها البعض، كما يشير رأس المال الاجتماعي إلى كل من المؤسسات والعلاقات والعادات التي تشكل حجم التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع ونوعيتها. ويرى "موريال مينيو" أن التماسك الاجتماعي أمرًا محوريًا للمجتمعات لتنهض اقتصاديًا وتحافظ على استمرارية التنمية. كما يرى أن رأس المال الاجتماعي ليس فقط مجموع المؤسسات التي تعزز المجتمع بل يمتد ليمثل الروابط التي تربط بين كل منهم.(39)

وتعرف "إنجي عبد الحميد" رأس المال الاجتماعي على أنه يعبر عن الروابط والعلاقات الاجتماعية التي يكونها، وينضم إليها مجموعة من الأفراد في إطار بناء اجتماعي لخدمة أهدافهم المشتركة.

ووفقًا لهذا التعريف ينطوي مفهوم رأس المال الاجتماعي على العناصر التالية :

- بناء اجتماعي يمتد من الأسرة ليشمل جماعات الجيرة والأصدقاء وما يطلق عليه جماعات المساعدة الذاتية، كما يضم مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات بكافة صورها وأحجامها.

- مجموعة من الروابط والعلاقات الاجتماعية، التي تتكون في إطار هذا البناء، والتي تقوم على مجموعة من المبادئ العامة كالثقة والتبادلية والالتزام بما تفرضه العضوية في هذه الجماعة من واجبات.
- الأفراد الذين ارتضوا الانضمام طواعية إلى هذا البناء الاجتماعي، شريطة أن يتوفر في الأفراد الرغبة في التعاون مع بعضهم البعض لتحقيق استفادة متبادلة فيما بينهم.
- مجموعة من الأهداف التي يسعى أعضاء الجماعة إلى تحقيقها، وقد ترتبط هذه الأهداف بالجماعة ذاتها، أو بالمجتمع الأكبر. (40)

ويرى "حمدي علي" في هذا السياق أن رأس المال الاجتماعي Social Capital يعد أحد متطلبات التماسك الاجتماعي حيث يتطلب التماسك الاجتماعي مستويات عالية من التفاعل الاجتماعي والتعاون المتبادل بين المواطنين والجماعات، والتنظيمات وذلك من خلال الثقة المتبادلة Mutual Trust. ومن ثم يعرف رأس المال الاجتماعي على أنه "شبكات اجتماعية" "Social Networks" تتميز بقيم ومعايير مشتركة تسهل التعاون بين الجماعات. ويشير أيضًا إلى النظم والعلاقات والمعايير التي تشكل نوعية وكم التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع، بحيث أصبح ينظر إلى رأس المال الاجتماعي بوصفه عاملاً هامًا في تحقيق التماسك الاجتماعي. (41)

وينطوي مفهوم رأس المال الاجتماعي Social Capital على شقين رئيسين هما : جانب رأس المال وهو يشير إلى أن رأس المال الاجتماعي يتكون من خلال التراكم عبر فترات طويلة من الزمن، ومن هنا فمن الصعب تخيل أن يتكون رأس مال اجتماعي بصورة وقتية أو سريعة لخدمة موقف مفاجئ أو حالة عارضة، فرصيد

المجتمع من القيم والروابط الاجتماعية هو رأس مال متراكم عبر الزمن يعبر عنه بمفهوم رأس المال الاجتماعي.

ويشير الجانب الاجتماعي في المفهوم إلى حقيقة مؤداها أن رأس المال الاجتماعي لا يكونه فرض بذاته – كما هو الحال في رأس المال البشري – وإنما يتكون في إطار جماعة اجتماعية يرتضي الأفراد الانضمام لها من أجل استغلال ما توفره العضوية في هذه الجماعة من مزايا، ذلك أن الأفراد – عبر استخدام ما توفره العضوية في جماعة ما من قيم الالتزام والثقة – إنما يستغلون الرصيد الاجتماعي الذي تولده العضوية في الجماعة وليس هذا الرصيد في واقع الأمر سوى رأس مال اجتماعي تولده هذه الجماعة وتراكمه عبر الزمن. (42)

ويتكون رأس المال الاجتماعي Social Capital من مجموعة من الأبعاد من أهمها :

- الجماعات والشبكات Groups and Networks : ويعد هذا البُعد من أكثر أبعاد رأس المال الاجتماعي شيوعًا، ويتناول هذا البعد مدى مشاركة الفرد في الأشكال المختلفة من المنظمات الاجتماعية والشبكات غير الرسمية.
- الثقة والتضامن Trust and Solidarity : ويتضمن هذا البُعد حدود ودرجات الثقة الاجتماعية لدى أفراد المجتمع، ومدى ثبات أو تغير هذه الثقة عبر الوقت.
- الفعل الجمعي والتعاوني Collective Action and Cooperation : يستكشف هذا البُعد مدى قدرة الأفراد على العمل مع الآخرين في مجتمعاتهم من خلال المشروعات المختلفة.

✷ التمكين والفعل السياسي Empowerments and Political Action :
يشير هذا البُعد إلى ضرورة تمكين الأفراد إلى الحد الذي يمكنهم من السيطرة والتحكم في العمليات التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على رفاهيتهم. (43)

من خلال ما تم عرضه من وجهات نظر مختلفة حول مفهوم التماسك الاجتماعي وأبعاده نجد أن الغالبية العظمى من التعريفات اتفقت على مجموعة من الخصائص "المقومات" التي يحتوي عليها تلك المفهوم وهي :

☆ يعتمد التماسك الاجتماعي على وجود قيم وثقافة مشتركة بين أفراد المجتمع.

☆ يقوم التماسك الاجتماعي في أي مجتمع على مبدأ التكافل الاجتماعي والحد من تفاوت الثروة.

☆ يعتمد التماسك الاجتماعي على مدى شعور الفرد بالانتماء والعضوية الكاملة داخل المجتمع.

☆ يقوم التماسك الاجتماعي على الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع.

☆ الحد من التمييز وعدم المساواة والإقصاء / الاستبعاد الاجتماعي. (44)

ومن ثم يرى "Arjan de Haon" و "Andrew Norton" أن المجتمع المتماسك هو المجتمع الذي يعمل على تحقيق الرفاهية لجميع أفراده وتقليل الفوارق وبناء شبكة جيدة من العلاقات بين أفراده من خلال محاربة التمييز وعدم المساواة والقضاء على ما يطلق عليه الإقصاء/الاستبعاد الاجتماعي ومنح كل فرد حقوقه كاملة في المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو السن. (45)

وأخيرًا يحدد كل من "بيوفيز" "C. Peauvais" و "جنسون" "Jenson" عددًا من العناصر الرئيسة المتفاعلة بوصفها متطلبات تحقيق التماسك الاجتماعي في أي مجتمع وهذه العناصر هي :

- ☆ قيم عامة وثقافة مدنية : وهي عبارة عن أسس أخلاقية عامة – أهداف عامة – ميثاق سلوكي وأخلاقي – مشاركة سياسية ودعم النظم السياسية.
- ☆ النظام الاجتماعي والضبط الاجتماعي : وهي عبارة عن ضبط غير رسمي فعال –احترام الاختلاف – تعاون بين أعضاء المجتمع – غياب الصراع والتهديدات التي تواجه النظام الاجتماعي Social Order.
- ☆ تضامن اجتماعي وخفض التباين : وهي عبارة عن درجة عالية للتفاعل الاجتماعي داخل المجتمع – اندماج مدني في روابط اجتماعية – ثقة متبادلة.
- ☆ الهوية والارتباط بالمكان : ويشمل انصهار Intertwining للهوية الشخصية – وارتباط قوي بالمكان.[46]

**ثالثا: عوامل تحقيق الاستدامة الاجتماعية :**

لا شك أن إحراز التقدم في مجال الاستدامة الاجتماعية وتحقيقها لأهدافها يتطلب وضع إستراتيجية قومية، تعتمد على إدماج جميع أفراد المجتمع وتمكينهم من المشاركة في كافة المجالات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف الاستدامة الاجتماعية. وترى الباحثة أن المسئولية الكبرى تقع على عاتق الدولة، لأن الدولة هي الطرف الوحيد المسئول عن عملية التمكين والمشاركة وتحقيق الاندماج الاجتماعي والمساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية وكافة الأبعاد المكونة لمفهوم الاستدامة الاجتماعية.

كما ترى الباحثة أن ذلك من شأنه أن يحدث من خلال تبني الدولة إستراتيجية قومية تقوم على مجموعة من المبادئ يأتي في مقدمتها مبدأ إشباع الحاجات ولا يأتي ذلك من خلال زيادة الدخل النقدي فحسب، بل من خلال إشباع الحاجات الأساسية

والتوزيع العادل للسلع والخدمات بما لا يضر باحتياجات الأجيال القادمة "كالغذاء والرعاية الصحية والتعليم والسكن وغيرها". ومن ثم يتوقف جزء كبير من نجاح برامج التنمية بصفة عامة على مقدار النمو المتحقق في مستوى إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع. ويجب أن يتم إشباع الحاجات الأساسية والتوزيع العادل للموارد والحاجات في ضوء التأكيد على مجموعة من المبادئ تقوم عليها فكرة الاستدامة وهي :

- مبدأ تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الحالي وهو يدعو إلى التوزيع العادل للدخل والثروات وتأمين الاحتياجات البشرية الأساسية لكل فئات المجتمع مع مراعاة الإنصاف الاجتماعي بين أفراد الجيل الواحد لأن غياب هذا الإنصاف يؤدي إلى الإحباط الاجتماعي وسوء استخدام الموارد.
- مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي والأجيال القادمة بمعنى ضرورة توفير تلك الثروات للأجيال القادمة بنفس المقدار الذي توفر للأجيال الحالية حتى يتوفر للأجيال القادمة نفس الفرص لتلبية احتياجاتها.
- مبدأ رفع الوعي وبناء القدرات، ويؤكد هذا المبدأ على أهمية رفع الوعي وبناء القدرات البشرية من أجل استيعاب كل فئات الشعب لقضايا التنمية بكافة جوانبها "اجتماعية، اقتصادية، سياسية"، ويحدث هذا من خلال بناء القدرة البشرية "تعليميًا وصحيًا"، ويأتي التركيز على التعليم والصحة – من وجهة نظر الباحثة – لأنهم مسؤولان مسئولية كاملة في خفض معدلات الفقر والبطالة، حيث يعد كلاهما من المعوقات الرئيسة لأي برنامج تنموي.[47]

وبناء على الإستراتيجية التنموية التي وضعتها "جمهورية مصر العربية" من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ترى أنه يمكن بناء القدرات البشرية تعليميًا من خلال :

- رفع كفاءة نظم التعليم عن طريق تطوير المناهج وأساليب التعليم وتحسين دخول المعلمين وأساتذة التعليم العالي.
- إثراء نظم البحث العلمي.
- إيجاد الحلول غير التقليدية لتمويل التعليم والبحث العلمي.
- دعم مراحل التعليم المختلفة لخفض نسبة المتسربين لأسباب اقتصادية. (48)

وفيما يخص بناء القدرات البشرية صحيًا فهذا يتطلب :

- إصلاح القطاع الصحي واختيار السياسات والإستراتيجيات التي تلائم احتياجات المجتمع في هذا المجال.
- الارتقاء بالثقافة الصحية، من خلال الاهتمام ببرامج التوعية.
- تحسين الخدمات العلاجية ومرافق تقديمها.

أما فيما يخص المرأة والمجموعات المهمشة فيجب أن تعمل الدولة على :

- بناء قدرات المجموعات المهمشة وتمكينهم وإدراجهم في براج التنمية.
- خفض معدلات الأمية بين النساء.
- العمل على زيادة فرص العمل بالنسبة للمرأة.
- رفع المستوى الثقافي والاجتماعي للمرأة. (49)

وترى الباحثة أن الإستراتيجيات السابق ذكرها لا تتم إلا من خلال حكومة رشيدة تضع رفاهية الإنسان وضرورة إشباع حاجاته هدفًا تسعى إلى تحقيقه بمنتهى الشفافية والديمقراطية. ومن ثم سوف تخصص الجزء القادم من البحث للتعرف على مفهوم الحكم الرشيد وأهميته في تحقيق أهداف الاستدامة الاجتماعية.

**[أ] الحكم الرشيد والاستدامة :**

يعد مفهوم "الحكم الرشيد" "Good Governance" من أكثر المفاهيم المرتبطة بقضايا الاستدامة الاجتماعية، حيث إنه يوضح العلاقة بين كيفية إدارة النظم العامة للموارد وتوزيعها على جميع أفراد المجتمع/ مع مراعاة تحقيق العدالة الاجتماعية، والإنصاف، والمساواة بين أفراد الجيل الواحد والأجيال القادمة. ومن ثم يعد "الحكم الرشيد" أحد العوامل الرئيسة لتحقيق الاستدامة. وانطلاقًا من تلك الأهمية التي يحظى بها مفهوم الحكم الرشيد سوف نخصص له هذا الجزء من البحث لإلقاء الضوء على بعض النقاط التي من شأنها توضيح أهمية مفهوم الحكم الرشيد وهي :

- ☆ مفهوم الحكم الرشيد في الأدبيات التنموية.
- ☆ خصائص الحكم الرشيد.
- ☆ العلاقة بين الحكم الرشيد والاستدامة الاجتماعية.

**(1) مفهوم الحكم الرشيد في الأدبيات التنموية :**

يعد مفهوم الحكم الرشيد في الأدبيات التنموية مفهومًا حديثًا نسبيًا إذا ما قورن ببعض المصطلحات الأخرى، لكن على الرغم من حداثته إلا أنه انتشر بسرعة فائقة وحظى باهتمام كبير على الصعيد العالمي، وقد أطلق عليه من جانب الأمم المتحدة "الحكم الصالح" بعدان أضيف له بُعد الديمقراطية، حيث إن الحكم الصالح هو الحكم الذي يقوم على الديمقراطية وقد نص إعلان الأمم المتحدة الخاص بالألفية على أن "الحكومات لن تدخر جهدًا في تعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلاً عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليًا، بما في ذلك الحق في التنمية، ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية ارتباطًا وثيقًا بطبيعة وجودة حكمها.[50]

وقد وردت عدة تعريفات لهذا المصطلح من قبل المؤسسات الدولية المانحة والمنظمات المعنية بالتنمية، ونظرًا لتعددها يمكننا عرض بعضها فيما يلي :

- يُعرف خبراء البنك الدولي "الحكم الرشيد" على أنه "أسلوب ممارسة السلطة الوطنية لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية المخصصة لتحقيق أغراض التنمية المستدامة".
- وقد حدد البنك الدولي ثلاثة أبعاد لهذا المفهوم وهي :
  - ☆ شكل النظام السياسي.
  - ☆ أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية.
  - ☆ مدى قدرة الحكومات على صياغة وبلورة وتنفيذ السياسات والقيام بالوظائف المكلفة بها. (51)
- كما يعرف تقرير التنمية الإنسانية 2002 الحكم الرشيد الذي يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع على أنه "نسق من المؤسسات المجتمعية، المعبرة عن الناس تعبيرًا سليمًا، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات، وفي النهاية بواسطة الناس. (52)

وفي إطار العلاقة الوثيقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة يعرف الحكم الرشيد على أنه "استخدام السلطة في التحكم في إدارة موارد المجتمع البشرية والاقتصادية والاجتماعية والمالية من أجل تحقيق تنمية مستدامة عادلة. (53)

كما يعني الحكم الرشيد Good Governance من منظور التنمية الإنسانية على أنه "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرًا وتهميشًا.(54)

ومن خلال عرض التعريفات السابقة حول مفهوم الحكم الرشيد، ترى الباحثة أن الحكم الرشيد بوصفه آلية من آليات تحقيق الاستدامة الاجتماعية يمكن تعريفه على أنه : "منظومة أو شكل الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الإنسان، من خلال توسيع قدرات الشعوب والأفراد والتنوع في خياراتهم وحرياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع توزيع عادل للموارد ومراعاة الإنصاف والمساواة بين جميع فئات الشعب وخاصة الفئات الضعيفة المهمشة، وتحقيق العدالة بين الجيل الحالي "بين أفراد الجيل الواحد والأجيال القادمة".

ومن ثم ترى الباحثة أن الحكم الراشد يهدف إلى :

- إقامة دولة الحق والقانون.
- ترسيخ مبدأ الديمقراطية والمشاركة "التمكين".
- الحد من الفقر وكافة أوجه الحرمان التي يعاني منها أفراد المجتمع.
- القضاء على التمييز والتوزيع العادل للثروات والموارد.
- إعلاء صوت الفئات الضعيفة المهمشة وتمكينهم وإدماجهم في المجتمع.
- ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعد شرطًا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها كافة المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.

**(2) خصائص الحكم الرشيد :**

لا شك أن هناك أشكال متعددة لأنظمة الحكم، وربما تتعدد بتعدد الدول في العالم إذا أردنا تمييز خصائصها التفصيلية، ولكن يمكن القول بأن هناك مجموعة من

الخصائص الرئيسة المشتركة للحكم الديمقراطي غير الاستبدادي في العالم المعاصر يمكن عرضها بشيء من الإيجاز فيما يلي :

**** الشفافية Transparency :***

*تُعد الشفافية من أهم خصائص الحكم الراشد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، أي تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفر معلومات كافية* وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي تسهل رقابتها ومتابعتها؛ إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها.

**** حكم القانون "سيادة القانون" Following the Rule of Low :***

وتعني ضرورة أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن يطبق القانون دون تحيز وينطبق هذا بوجه خاص على القوانين الخاصة بحقوق الإنسان.

**** المساواة والإنصاف Equity :***

يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد، فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة.

**** الرؤية الإستراتيجية :***

تتطلب الرؤية الإستراتيجية أن يمتلك القادة منظورًا واسعًا للحكم الصالح ومتطلبات المجتمع مع ضرورة تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور. (55)

**[ب] العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة :**

لا شك أن هناك علاقة وثيقة بين مفهوم الحكم الرشيد والتنمية، بل يعد الحكم الرشيد شرط أساس لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق يُنظر إلى تلك العلاقة من خلال ثلاث أبعاد يأتي في مقدمتها بُعد الوطنية ويشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية، ويمثل البعد الثاني العالمية، أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والفقيرة، والبُعد الأخير يتمثل في الزمنية وتعني تحقيق مصالح الأجيال الحالية دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة. (56) وفي إطار العلاقة بين المفهومين يرى "كوفي عنان" الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة "أن الحكم الصالح يعد أهم عوامل تعزيز التنمية والقضاء على الفقر ولذلك يجب أن تتحدد مؤسسات الحكم في المجالات الثلاثة وهي الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كي تسهم في التنمية الإنسانية المستدامة، من خلال إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاجتماعية اللازمة لتحرير القدرات البشرية، وبالتالي تعزيز رفاه الإنسان من خلال القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة والنهوض بالمرأة".(57)

ويمكن تلخيص تلك العلاقة بين المفهومين في أربع عمليات يطلق عليها دورة إدارة الحكم الرشيد وهي عملية توزيع وتخصيص الموارد، وعملية بلورة السياسات والبرامج، وعملية تطبيق تلك السياسات، وأخيرًا عملية توزيع الدخل، وهذه العمليات ليست عبارة عن مراحل يجب اتباع واحدة تلو الأخرى وإنما هي عمليات مكملة لبعضها، ففي البداية ينبغي التوزيع الكفء للموارد المتاحة والمتمثلة في مدخلات التنمية (بشرية، طبيعية، مالية، تكنولوجيا ...) ويعد هذا الأمر مهمًا جدًا في إحداث تنمية مستقبلية، لأن السياسات المنتهجة فيما بعد سوف تبنى على أساس هذا التوزيع، وأي إخلال في التوزيع سيؤثر سلبًا على الأهداف المرجو تحقيقها، ثم تأتي العملية الثانية وهي بلورة ورسم السياسات والبرامج والتي ينبغي أن تبتعد عن كل أشكال الفساد

وعدم الكفاءة لما يؤدياه من تقويض لعملية التنمية وإضعاف للجهود الهادفة لمحاربة الفقر، لهذا ينبغي أن تتصف المؤسسات المسؤولة عن وضع البرامج والسياسات التنموية بالشفافية والوضوح، وأن يكون المسؤولين فيها مستعدون للمساءلة في حالة إخفاق سياساتهم وبرامجهم في تحقيق أهدافها المنشودة، كما ينبغي أن تخضع للقوانين واللوائح في تسييرها وأعمالها، وأن تشرك كل أطراف الحكم (الدولة ومؤسساتها، والقطاع الخاص والمجتمع المدني). [58]

واخيرًا نستطيع القول ان الجميع معنى بالمشاركة في رسم السياسات وتحديد الأهداف ووضعها موضوع التنفيذ حتى وإن اختلفت هذه المشاركة من قطاع لآخر حسب النظام السياسي والاقتصادي المطبق في الدولة، وتأتي العملية الثالثة التي تعني بتطبيق تلك السياسات والبرامج التي تم وضعها، وتأثير كيفية التطبيق على مخرجات التنمية من سلع وخدمات وغيرها، والتي يعتمد حجمها وكميتها وجودتها على التطبيق السليم للسياسات والبرامج ووضعها الموضع الصحيح. أما العملية الأخيرة فهي عبارة عن نتيجة للعمليات السابقة والمتمثلة في التوزيع العادل لمخرجات التنمية على أفراد المجتمع بطريقة تضمن حقوق كل الأفراد وتلبي احتياجاتهم، وهنا تلعب السياسة المالية للدولة دورًا مهمًا عن طريق سياسة الإنفاق العام، والتي ينبغي في ظل الحكم الراشد أن تهتم بتلبية حاجات الطبقات الفقيرة وتحقق الاستقرار والنمو في الدولة وتبتعد عن كل أشكال الإسراف والتبزير.

## الخاتمـــة

لقد استعرضت في الصفحات السابقة طبيعة الاستدامة الاجتماعية من حيث تعريفها وأبعادها وأهدافها، بوصفها من أهم مكونات التنمية المستدامة، حيث ينظر إليها – الآن – بوصفها تقدم رؤية ونموذج لسياسة اجتماعية تعلي من قيم العدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة؛ بهدف تحقيق مجتمع عادل ومستدام ومتماسك اجتماعيًا.

بالإضافة إلى عرضنا لمفاهيم الإنصاف والاندماج والتمكين، والتي تمثل أبعادًا لمفهوم الاستدامة الاجتماعية ووضحنا مدى الارتباط الشديد بين تلك المفاهيم ومفاهيم المواطنة الاجتماعية، والتي أصبحت تحظى باهتمام – في السنوات الأخيرة من قبل الحكومات والمؤسسات والهيئات الدولية وثيقة الصلة بالتنمية البشرية والإنسان بصفة عامة.

وأخيرًا نستطيع القول أن هذا البحث بمفهوماته ودلالاته قد يسهم في إزاحة الستار عن الغموض وعدم الاتفاق الذي يكتنف طبيعة الاستدامة الاجتماعية لتكون مقدمة لمزيد من الدراسات والأبحاث المستقبلية حول الاستدامة الاجتماعية في مجتمعات متباينة.

## الهوامـــش

([1]) هناء الجوهري، علم الاجتماع الحضري، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009 ، ص454

([2]) حمدي علي أحمد علي، الاستدامة الاجتماعية ومستقبل المدن "أبعادها وعوامل تحقيقها"، الإنسانيات، دورية علمية محكمة تصدرها كلية الآداب، جامعة دمنهور، العدد (37)، 2011، ص205 – 206.

([3]) Stephen Mckenzie, Social Sustainability : Towards Some Definitons, Hawke Research Institute, Working, Paper Series, No. 27, 2004, p. 12.

([4]) Eileen Brennan, Definition for Social Sustainability and Social Work Paper, Portland State University, August 27, 2009., p. 1.

([5]) هناء الجوهري، مرجع سابق، ص453.

([6]) Stephen Mckenzie, op. cit., p. 15.

([7]) هناء الجوهري، مرجع سابق، ص455 – 456.

([8]) حمدي علي أحمد علي، الاستدامة الاجتماعية ومستقبل المدن "أبعادها وعوامل تحقيقها"، مرجع سابق، ص207 – 208.

([9]) خوله محي الدين واصل يازجي، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، دراسة منشورة بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (2)، 2012، ص525.

([10]) منشورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والستون، الأمن البشري، إبريل 2012، ص3.

([11]) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص19.

([12]) خولة محي الدين واصل يازجي، مرجع سابق، ص527.

([13]) الأمن البشري، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
http://www.ar.wikipedia.org/wiki

([14]) محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان "دراسة في المفاهيم – والعلاقات المتبادلة"، أسيوط، مركز الإعلام الأمني، بدون سنة نشر، ص10.

([15]) Donatagnici and Juliawan Jiru, Security and Human Security : An Overview of Concepts and Initiatives, December 2004, p. 13.

([16]) الأمن البشري، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، مرجع سابق

([17]) Donatacnici and Julia Wanjiru, op. cit., p. 13.

([18]) محمد أحمد علي العدوي، مرجع سابق، ص15.

([19]) المرجع السابق، ص17.

([20]) تقرير التنمية البشرية 2011، الاستدامة والإنصاف "مستقبل أفضل للجميع"، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص18.

([21]) بوعشه مبارك، أعمال المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة منتوري، في الفترة من 7 – 15 أبريل 2008، ص8.

([22]) خالد قرواني، الاتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة، جامعة القدس المفتوحة، ص21.
http://www.gov.edu/arabic/researchprogram.pdf.

([23]) عز الدين دخيل، أعمال الندوة العملية الدولية "الإدماج والاندماج ... الرهانات والإستراتيجيات والمرجعيات"، تونس، وزارة التعليم والبحث العلمي، 2005، ص7.

([24]) United Nations Research Institute for Social Development, Social Integration : Approaches and Issues, UNRISD Briefing Paper, No. 1, World Summit for Social Development, March, 1994, p. 14 – 75.

([25]) حمدي علي أحمد علي، الاستدامة الاجتماعية ومستقبل المدن "أبعادها وعوامل تحقيقها"، مرجع سابق، ص211.

([26]) Sharon Jeannotte, Promoting Social Integration : A Brief Examination of Concepts and Issues, Helsinki, Finland, July 8 – 10, 2008, p. 6.

([27]) Clare Ferguson, Promoting Social Intigeration, Report Commissioned by the United Nations of Economicand Social Affairs, Helsinki, Finland, July 8 – 10, 2008, p. 6.

([28]) حمدي علي أحمد علي، الأسس النظرية والمؤشرات الإمبريقية للجودة الاجتماعية، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد (5)، العدد (1)، 2011، ص193.

([29]) Clare Ferguson, op. cit., p. 11.

([30]) حمدي علي أحمد علي، الأسس النظرية والمؤشرات الإمبريقية للجودة الاجتماعية، مرجع سابق، ص195.

([31]) حمدي علي أحمد علي، الاستدامة الاجتماعية ومستقبل المدن "أبعادها وعوامل تحقيقها"، مرجع سابق، ص210.

([32]) Clare Ferguson, op. cit., p. 11.

([33]) نقلاً عن : حمدي علي أحمد علي، الأسس النظرية والمؤشرات الإمبريقية للجودة الاجتماعية، مرجع سابق، ص199.

([34]) Peter Makara, Social Cohesion and Health Literacy, Under Standing the Concept of Social Choesion, p. 2. http://www.coe.intit/d93/health/positionpaper/profMakara.EN.pdf.

([35]) كريمة القري، أثر مشاركة الشباب على التماسك الاجتماعي، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الأسكوا".
http://www.css.escwa.org.ib/SDD/impact.at.pdf.

([36]) Andrew Norton and Arjan de Haan, Social Cohesion : Theoretical Debates and Practical Applications with Respect to Jobs, World Development Report 2013, p. 11.

([37]) Peter Makara, op. cit., p. 1.

([38]) حمدي علي أحمد علي، الأسس النظرية والمؤشرات الإمبريقية للجودة الاجتماعية، مرجع سابق، ص200.

([39]) موريال مينيو، رأس المال الاجتماعي "أحد المفاهيم الجوهرية لفهم مصطلح الإنتاج الاجتماعي".
http://www.hic-mena.org/arabic/spage.php.

([40]) إنجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، القاهرة، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بدون سنة نشر، ص25.

([41]) حمدي علي أحمد علي، الأسس النظرية والمؤشرات الإمبريقية للجودة الاجتماعية، مرجع سابق، ص203.

([42]) إنجي محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص20.

43) خالد كاظم أبو دوح، إهدار رأس المال الاجتماعي في مصر، مقال منشور بالموقع الرسمي لجريدة الأهرام.
http://www.digital.ahram.org/articles.

([44]) Peter Makara, op. cit., p. 2.

([45]) Ibid., p. 11.

([46]) حمدي علي أحمد علي، الأسس النظرية والمؤشرات الإمبريقية للجودة الاجتماعية، مرجع سابق، ص204.

([47]) منشورات اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة "وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها"، القاهرة، 2009، ص25.

([48]) المرجع السابق، ص20.

([49]) منشورات اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص21.

([50]) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة، الأردن، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإقليمي، 2002، ص101.

([51]) Rachel Gisselquist, Good Governance as a Concept : and Why this Matters for Development Policy, United Nations University, March 2012, p. 6.

([52]) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مرجع سابق، ص102.

([53]) Franziska Walter and Clair Mair, (des). Good Governance, Austrian Development Agency, Vienna, 2011, p. 5.

([54]) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مرجع سابق، ص101.

([55]) المرجع السابق ، ص102.

([56]) جدو فؤاد، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر، الجزائر، ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر الواقع والتحديات. www.univ.chelf.dz/ar/seminaires/2008/pdf.

([57]) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مرجع سابق، ص103.

([58]) شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر "2000 – 2010"، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التيسيير"، 2011، ص36.

## ***الملاحـــق***

لقد عرضنا فيما سبق طبيعة الاستدامة الاجتماعية كمفهوم يتضمن مجموعة من الأبعاد النظرية التي تمثلت في الأمن الإنساني، الإنصاف والمساواة، الاندماج الاجتماعي، التماسك الاجتماعي، ولكن للتعرف أكثر على تأثير تلك الأبعاد في

المجتمع نحتاج إلى مجموعة من المؤشرات الإمبريقية، وعليه سوف نعرض فيما يلي لهذه المؤشرات على النحو التالي :(*)

**[أ] مؤشرات الأمن الإنساني Indicators of Human Security :**

| المجالات | المجالات الفرعية | المؤشرات |
|---|---|---|
| الموارد المالية | – كفاية الدخل<br>– أمن الدخل | – نسبة الدخل التي تنفق على السكن والصحة والغذاء.<br>– نسبة السكان الذين يتقاضون مبالغ تسمح لهم بالعيش فوق خط الفقر. |
| الإسكان والبيئة | – أمن السكن<br>– ظروف السكن<br>– الظروف البيئية | – نسبة الأفراد الذين يستطيعون المحافظة على منازلهم.<br>– نسبة السكان الذين يعيشون في منازل بدون مرافق وخدمات أساسية.<br>– عدد الأفراد لكل متر مربع داخل الوحدة السكنية (درجة التراحم).<br>– نسبة الأسر التي تشترك في مسكن واحد مشترك.<br>– نسبة السكان الذين يعيشون في وحدات معيشية تتزايد فيها معدلات التلوث.<br>– معدلات الجريمة لكل 10.000 من السكان. |
| الرعاية الصحية | – أمن الصحة<br>– الخدمات<br>– خدمات الرعاية | – نسبة الأفراد الذين تمت تغطيتهم بالتأمين الصحي.<br>– عدد الأطباء لكل 10.000 من السكان.<br>– متوسط المسافة بين المستشفيات "القياس بالدقائق".<br>– متوسط عدد الساعات التي يتم قضائها في الرعاية الصحية (المدفوعة وغير المدفوعة). |

| | | |
|---|---|---|
| العمل | – أمن العمالة<br>– ظروف العمالة | – نسبة قوة العمل التي تعمل بشكل منتظم وبشكل مؤقت (غير منتظم) وعقود.<br>– المدة التي يقضيها الفرد في العمل قبل إنهاء عقد العمل.<br>– نسبة فترة العمل التي تعمل بشكل غير قانوني.<br>– عدد الساعات الأسبوعية للعمالة كاملة الوقت.<br>– عدد العمال الذين يعملون ساعات قليلة نتيجة الرضا.<br>– عدد حوادث العمل لكل 100.000 عامل (لكل قطاع). |
| التعليم | – أمن التعليم<br>– جودة التعليم | – نسبة التلاميذ الذين يتركون التعليم (يتسربون) دون استكمال التعليم الإلزامي.<br>– نسبة الطلاب القادرين على إيجاد فرص عمل سواء تم الحصول على المؤهل أم لم يتم الحصول عليه. |

## [ب] مؤشرات الإنصاف والمساواة Indicators of Social Equity :

| المجالات | المجالات الفرعية | المؤشرات |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| المساواة الاجتماعية | – الفقر<br>– المساواة في النوع الاجتماعي | – نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.<br>– نسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.<br>مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل. |

## [ج] مؤشرات التماسك الاجتماعي Indicators of Social Cohesion :

| المجالات | المجالات الفرعية | المؤشرات |
|---|---|---|
| الثقة | – الثقة العامة<br>– الثقة الخاصة | – المدى الذي يكون فيه غالبية الأفراد موثوقًا بهم.<br>– الثقة في : الحكومة – التمثيل الانتخابي – الأحزاب السياسية – النظام القانوني – النظم الدينية – وسائل الإعلام – الخدمة المدنية – الصفقات الاقتصادية – عدد القضايا الموجودة في ساحات القضاء. |
| القيم والمعايير | – الإيثار<br>– التسامح<br>– التعاقد الاجتماعي | – التطوع، عدد الساعات الأسبوعية.<br>– التسامح مع الآخرين في المعتقدات والسلوك – تفصيلات أسلوب الحياة.<br>– المعتقدات الخاصة بأسباب الفقر الفردي والبنائي.<br>– تقسيم المهام داخل الوحدة المعاشة بين الذكور والإناث.<br>– الاستجابة للقيام بأعمال طوعية للأفراد في أماكن الجوار والمجتمع المحلي. |

| | | |
|---|---|---|
| الشبكات الاجتماعية | – الشبكات | – نسبة العضوية (النشطة – غير النشطة) في التنظيمات الطوعية والاجتماعية والسياسية.<br>– الدعم المقدم من الأسرة والجيران والأصدقاء.<br>– نسبة التواصل مع الأصدقاء وزملاء الدراسة. |
| الهويـة | – الهوية الإقليمية<br>– الهوية الشخصية | – الشعور بالهوية والانتماء للمجتمع المحلي.<br>– الشعور بالانتماء للأسرة وشبكات القرابة. |

**[د] مؤشرات الاندماج الاجتماعي Indicators of Social Inclusion :**

| المجالات | المجالات الفرعية | المؤشرات |
|---|---|---|
| حقوق المواطنة | – الحقوق الاجتماعية والسياسية<br>– الحقوق المدنية<br>– الشبكات الاقتصادية والسياسية | – نسبة السكان الذين يتمتعون بحقوق المواطنة.<br>– نسبة السكان الذين لهم حق التصويت في الانتخابات.<br>– نسبة السكان الذين يتقاضون معاشًا تقاعديًا (ضمان اجتماعي – أو معاش حكومي).<br>– نسبة السكان الذين لديهم خبرات تمييز.<br>– نسبة جماعات الأقلية المنتخبين أو المعينين في البرلمان والشركات والمؤسسات الاقتصادية.<br>– نسبة النساء المنتخبين أو المعينين في البرلمان والمؤسسات الاقتصادية. |
| سوق العمل | – الحصول على العمل | – نسبة البطالة طويلة المدى (12 شهر فأكثر).<br>– نسبة العمالة الموسمية أو المؤقتة. |

| | | |
|---|---|---|
| الخدمات | – الخدمات الصحية<br>– الإسكان<br>– التعليم<br>– الرعاية الاجتماعية<br>– الخدمات الثقافية | – نسبة السكان الذين يتمتعون بالرعاية الصحية الأولية العامة.<br>– نسبة السكان المشردين.<br>– نسبة الأفراد الذين يكون الشارع مكان إقامتهم.<br>– نسبة السكان المنتظرين (قوائم الانتظام للإسكان الاجتماعي).<br>– معدلات المشاركة المدرسية – معدلات المشاركة في التعليم العالي.<br>– نسبة السكان المحتاجين لخدمات الرعاية.<br>– متوسط انتظار خدمات الرعاية وتشمل رعاية الأطفال.<br>– معدلات المؤسسات الثقافية (العامة والخاصة) لكل 10.000 من السكان. |
| الشبكات الاجتماعية | – مشاركة الجيران<br>– الصداقة<br>– حياة الأسرة | – نسبة الاتصال المنتظم مع الجيران.<br>– نسبة الاتصال المنتظم بالأصدقاء.<br>– نسبة الشعور بالوحدة أو العزلة.<br>– دوام الاتصال بالأقارب. |